

إنّ حطّك مع كورونا..



ثقافة المجازفة في تونس تنتشر مع الجائحة

لدى هذه الثقافة على التحول تدريجياً إلى نمط سلوكي سائد يتجاوز كل الفوارق في المجتمع. ومن مظاهر اشتراء عقلية المجازفة خلال الأزمة الصحية الراهنة قبول شق واسع من التونسيين لمبدأ التطبيع مع كورونا وجحافل موتاهم. وقد تعايش الكثيرون مع تنبيه وزير الصحة باحتمال وفاة أربعة آلاف شخص من جراء كورونا هذا الصيف ليس باعتباره خطراً يجب اجتنابه بل تعاملوا معه كمجرد توقع إحصائي يقبلوه دون لغت كبير.

نفس ردة الفعل الخافتة راقت إعلان وزير الصحة عن بدء الموجة الرابعة للجائحة في منتصف يونيو، وإن كان ذلك الإعلان يتناقض وسعي الحكومة المعلن إلى إنعاش القطاع السياحي. أضحت موقف الكثيرين خلال المرحلة الحالية تجاه الحكومة يتلخص في: دعها تعمل ما تشاء ولنعمل نحن ما نشاء. انطلاقاً من ذلك تحكّم في تصرف الناس معادلة تتضمن الإقتناع بعجز الدولة عن فعل الكثير (وهو انطباع ترسخه السلطة فعلاً بتردها في فرض انضباط صحي بقوة القانون) والقبول بالمجازفة كمنطقتين جديدتين للحياة. فقط هذه المعادلة يمكن أن تفسّر عدم تكرار أعداد كبيرة من التونسيين بإجراءات التباعد والحماية الجسدية في حياتهم اليومية، بالرغم من بلوغ عدد الوفيات من كورونا حوالي 13 ألف شخص في تونس ووصول الوضع الصحي إلى مستوى كارثي في العديد من المحافظات.

ليس للدولة أن تقبل بهذه العقلية، فمسؤوليتها تدعوها إلى حماية المواطنين حتى وإن استهتروا بسلامتهم الذاتية. لا بد لها من استيراد اللقاحات اللازمة وترميم المؤسسات الصحية في القريب العاجل وضبط سلوكيات الشارع بقدر المستطاع. وحتى دون اعتبار ضغوط كورونا، فإن تغليب عقلية المجازفة على السلامة والتشكيك في مصداقية القرارات الحكومية سوف يفرضان نفسها بإلحاح مشكلة حقيقية عندما يحين موعد تطبيق الإجراءات الاقتصادية المؤلمة ومن بينها ما سوف يطيح بقديسة "المسار في حط".

وقد أظهرت الأزمة الصحية أن الأشخاص المنتهين للمهن الحرة أو للاقتصاد غير النظامي يشتركون أكثر من غيرهم في ثقافة تجمع بين عدم التعويل على الدولة والتشكيك في مصداقية قراراتها.

الاقتصاد غير النظامي لم يعد ظاهرة هامشية، إذ أن الأرقام الحكومية تؤكد أن الأنشطة غير النظامية تقارب نصف الأنشطة الاقتصادية في البلاد. وأصبحت المبادرات غير النظامية تمرّ عبر الموائم كما الطرقات البرية العابرة للحدود. ويتحدث الخبير التونسي حمزة المؤتب عن توغل أساليب عمل الاقتصاد غير النظامي في دوليب الاقتصاد النظامي ذاته، الشيء الذي يفسّر توسع الصادرات المتأتية من الصين وتركيا. ومن غير المنطقي أن يحدث هذا التمدد لعقلية الاقتصاد غير النظامي دون أن يرافقه اكتساح من ثقافة الربح الفردي وانحسار للانضباط القانوني واحترام السلطة. بعكس ثقافة "المسار في حط"، فهذه الثقافة مدفوعة بروح المجازفة والاستعداد لتحدي القيود الترتيبية والبيروقراطية. وللمراقب أن يلاحظ قدرة

مفلة حكومية للتأمين الاجتماعي أو للمساعدة الطرفية التي تقبهم انعكاسات كورونا.

صحيح أن الحكومة قدمت مساعدات للفئات المتضررة من الجائحة ولكن الاحتياجات كانت غير كافية بالمقارنة مع اكتنفها الكثير من الاضطراب لا بوجي بوجود منهجية عملية ثابتة لتحديد المستفيدين وطمأننة أصحاب الموارد الهشة. رغم أن إعداد مثل هذه المنهجية قد بدأ منذ سنوات عديدة.

ومن الأكيد أن هذه الدروس غير خافية عن الحكومة وهي تتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول إصلاح نظام التعويض عن الأسعار على أساس توجيه مخصصاته نحو المحتاجين وليس لعامة الناس.

ولكن تقسيم المجتمع إلى موظفين حكوميين وغير الموظفين هو تقسيم غير دقيق. ففئة غير الموظفين تشمل التجار بأنواعهم إضافة إلى المهن التي تدرج ضمن الاقتصاد غير النظامي. وهؤلاء ليسوا كلهم من أصحاب الوضع الهش ولا يفقدون كلهم مصادر دخلهم إذا ما فرضت السلطات غلقاً أو تضييقاً على أوقات العمل. بل إن هناك أقلية من ممارسي النشاط الاقتصادي غير النظامي استفادت من الجائحة.

كما أن الكثير من صغار الموظفين الحكوميين في المقابل يمارسون أنشطة في القطاع غير النظامي لتكملة دخلهم المتواضع، وهم بالتالي من المتضررين ولو بطريقة غير مباشرة من أي إجراءات للغلق.

ولكن الجائحة وحدث صفوف كل الذين لا يتمتعون بعلاوات حكومية بمن فيهم أصحاب المهن الحرة والأنشطة غير النظامية الذين أظهروا عند آخر محاولة للسلطات فرض الحجر التام قدرة وتصميماً على الاحتجاج والرفض إلى حد الدعوة إلى العصيان المدني. ومن الملفت أن تحرك بعض القطاعات مثل المتاجر والمطاعم والمقاهي بمالكها وعمالها يجد دعماً من النقابات العمالية وكذلك من اتحاد الأعراف الذي يضم رجال الأعمال على حد سواء.

الأزمة الصحية في تونس
أظهرت أن الأشخاص
المنتهين للمهن الحرة أو
للاقتصاد غير النظامي،
يشتركون أكثر من غيرهم في
ثقافة تجمع بين عدم التعويل
على الدولة والتشكيك في
مصداقية قراراتها



أميركا ومأرب... والمشروع الإيراني

جديدة إلى مأرب دفاعاً عن المدينة، علماً وأن في استطاعتها القيام بذلك في حال توفر التخطيط العسكري الاستراتيجي والقرار السياسي الواضح.

لا بد من وقف الحرب في اليمن. لا بد أيضاً من التفكير في مستقبل أفضل لليمنيين بعيداً عن الشعارات التي تستخدم من أجل إطالة الحرب، بما في ذلك شعار تحرير فلسطين الذي يرفعه الحوثيون. هؤلاء لا يريدون أخذ العلم بأن ليس لديهم أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو حضاري من أي نوع باستثناء مشروع الموت من أجل إيران. المهم الآن، أن تكون الإدارة الأميركية قادرة على إعادة النظر في موقفها من اليمن واستيعاب أن لا فائدة من السعي إلى اتخاذ مواقف تتسم بالسطحية من السعودية. بدل اتخاذ مثل هذه المواقف من المملكة، من الأفضل للإدارة محاولة فهم لماذا كان من واجب التحالف العربي التصدي للحوثيين ابتداء من آذار - مارس 2015. في النهاية، لو كان الحوثيون، ومن خلفهم إيران، صادقين في لعب دور بناء، لما رفضوا كل مبادرات السلام تجاههم، ولما استمروا في إطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة في اتجاه مرفق

سعودية.

ان أو ان تصرّف الإدارة الأميركية بطريقة مختلفة تأخذ في الاعتبار أن الحوثيين ورقة ضغط إيرانية في مفاوضات فيينا. أن أو ان إبلاغهم بطريقة حاسمة أن أميركا لن تسمح بسقوط مأرب وأن توقفها عن دعم التحالف العربي في مرحلة معينة كان خطأ كبيراً لا بد من إصلاحه.

الأكد أن الإدارة الأميركية، مثلها مثل أطراف عربية أخرى، تواجه مشكلة كبيرة اسمها "الشرعية اليمنية" التي تحتاج إلى إعادة تشكيل. الأكد أيضاً أن ثمة حاجة إلى إقحام الحوثيين والذين يسرونهم بأن هناك حاجة إلى وضع نهاية لمسألة اليمن. تعذب اليمنيون طويلاً. يكفي ما يعانون منه على كل صعيد، خصوصاً من أمراض مستعصية وفق وبؤس وجوع وغياب التعليم... وتشريد. يكفي أيضاً ما حل بصنعاء وأهلها الطبيعيين والأصيلين. كانت صنعاء مدينة عريقة تنتسج لجميع اليمنيين، مدينة حلوا العيش فيها وقد تحوّلت إلى مدينة أقل ما يمكن أن توصف به أنها بائسة.

إلى أي حدّ ستهذب الإدارة الأميركية في تغيير موقفها من اليمن بعدما كانت سارعت إلى رفع الحوثيين عن قائمة الإرهاب، مباشرة بعد دخول جو بايدن البيت الأبيض في كانون الثاني - يناير الماضي؟ ستظل مأرب امتحاناً للإدارة الأميركية الجديدة ولبعوثها إلى اليمن. المسألة أبعد من مأرب وسقوط مأرب. المسألة مرتبطة بما إذا كانت الإدارة الأميركية مستعدة للانصياع لإيران أم لا بعد تحوّل مصير مدينة مأرب إلى رمز من رموز النفوذ الإيراني في اليمن.

نعم، سيتوقف الكثير على مراجعة واشنطن لمواقفها السابقة من اليمن مع ما يعنيه ذلك من اعتراف بأن سقوط مأرب ستترتب عليه نتائج في غاية الخطورة ليس على اليمن وحده، بل على الخليج ككل أيضاً. هذا يعود بشكل خاص إلى رغبة إيرانية في تطويق دول المنطقة، بالتعاون لدول الخليج العربية من كل الجهات وتحويل اليمن الشمالي إلى قاعدة صواريخ تابعة لـ"الجمهورية الإسلامية" لا أكثر...

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني



ليس الإصرار الحوثي على السيطرة على مأرب بكل ما تمثله من أهمية استراتيجية سوى إصرار إيراني على إقامة دولة قابلة للحياة تدور في فلك "الجمهورية الإسلامية" في شمال اليمن. بكل ما في معنى الكلمة لديها حدود طويلة مع المملكة العربية السعودية. الهدف واضح كل الوضوح. يتمثل هذا الهدف في متابعة سياسة هجومية تمس كل دولة من دول الخليج العربي. يفسّر الهدف مدى أهمية معركة مأرب من جهة وما تعنيه بالنسبة إلى المشروع التوسعي الإيراني ومستقبله من جهة أخرى. حقق الحوثيون "انصارالله" تقدماً في كل المنطقة المحيطة بمدينة مأرب. معظم محافظة مأرب تحت سيطرتهم. قدّموا ضحايا بالآلاف من أجل بلوغ هذا الهدف والوصول يوماً إلى المدينة نفسها. لعل أهم ما كشفه الهجوم المستمر على مأرب والهجمات الصاروخية التي استهدفت آخرها محطة وقود إلى أي درجة يمكن اعتبار القرار الحوثي قراراً إيرانياً وجزءاً من استراتيجية متكاملة. ما كشفه الهجوم أيضاً ذلك الاستخفاف الحوثي بأرواح اليمنيين، بما في ذلك صغار السن من المراهقين الذين يتعرّضون لعملية غسيل دماغ ويموتون من أجل إيران على أرض اليمن...

كان لافتاً توجه وفد عُمانى إلى صنعاء لعقد لقاءات مع القيادات الحوثية في هذا التوقيت بالذات. كان مفترضاً بهذا الوفد إنهاء الموضوع المتعلق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار وفتح جزئي لمطار صنعاء مع الجانب الإيراني. لكن الواضح أن طهران تريد ممارسة لعبة مختلفة تقوم على وضع "انصارالله" في الواجهة وإظهارهم في مظهر من يمتلك قراره. هذه لعبة لا تنطلي على أحد، خصوصاً من احسن إيرول سفير إيران لدى "انصارالله" في صنعاء، والضابط في "الحرس الثوري" كان أوضح سابقاً لدى الإعلان عن المبادرة السعودية تجاه اليمن رفضه لها. فعل ذلك عبر تعريده له. كان الموقف السليبي لإيرول من المبادرة السعودية كافياً كي يتراجع الحوثيون. تراجعوا عملياً عن اتفاق تم التوصل إليه في مسقط مع الجانب السعودي برعاية عُمانية.

تشير زيارة الوفد العُماني لصنعاء إلى تطوّر في الموقف الأميركي الذي يولي أهمية خاصة لليمن والحرب الدائرة فيها منذ دخول الرئيس جو بايدن البيت الأبيض. أخيراً، بدأ المبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ يستوعب ما على المحك في اليمن ولماذا الإصرار الحوثي على تحقيق انتصار في مأرب مستفيداً من ظروف كثيرة. في مقدّم هذه الظروف قدرته على تبديل قواته والإتيان بمقاتلين جدد على العكس من المدافعين عن مأرب الذين أبلوا البلاء الحسن بفضل ضباط معينين محترفين في الدفاع عن المدينة وضد الهجمات الحوثية. كذلك، ساعد في صعود مأرب عاملاً مهماً هما دفاع القبائل الشافعية في المنطقة، الخائفة من الحوثيين، عن المدينة ونشاط طيران التحالف العربي الذي أثبت فعاليته. في المقابل، هناك عجز لدى "الشرعية" عن الإتيان بقوات

أسامة رمضان
رئيس تحرير العرب ويكلي

كشفت جائحة كورونا الكثير عن تطور في واقع المجتمع التونسي وأولويات التونسيين في أوج الأزمات الراهنة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية. يبدو المجتمع متشتتاً بشكل أكبر أمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تهز أركانه. تقول التقديرات الصادرة عن خبراء محليين وإجانب إن الطبقة الوسطى في تونس انحصرت في حدود 50 في المئة خلال العشرية الأخيرة. واحتلت مساحات متزايدة من مواقعها السابقة الشرائح الفقيرة التي أصبحت تشكل من 20 إلى 30 في المئة من التوسيين ويقي الميسرون في حدود 20 في المئة إن لم يكن أقل قليلاً.

ولكن جائحة كورونا بالذات أظهرت تقسيمات إضافية في المجتمع التونسي وخاصة منها ما يضع الموظفين الحكوميين في خانة مختلفة عن بقية المواطنين. إحدى العبارات المتداولة في الثقافة الشعبية اكتسبت معنى جديداً يشير إلى تغير في الحائط والمقصود هنا أن تجاه الموظفين العموميين بعد الجائحة. يصف التونسيون التقليديون بلهجتهم العامة رواتب الوظيفة العمومية "بالمسار في حط" (ومعناها المسار المذبذب في الحائط). والحقصود هنا أن رواتب الموظفين الحكوميين ثابتة مثل المسار المدقوق في الجدار أو الحائط. وذلك بعكس سائر المواطنين الآخرين الذين يفقدون مصادر دخلهم إذا ما توقفوا عن العمل ولو كان ذلك نتيجة طوارئ صحية مثل تلك التي تفرضها جائحة كورونا.

تحليل الاستعارة اللغوية في تشبيهها إلى الراتب الحكومي بالمسار المذبذب في الحائط إلى تصور راسخ في تقاليد تونسية محافظة تثمّن الاستقرار الذي توفره (أو كانت توفره) إلى حد ما على الأقل لحد الآن الوظائف الحكومية. هذا التصنيف أصبح يستعمل للإيحاء بأن الموظفين ينتمون إلى طبقة من المحظوظين إبان الجائحة، طبقة تُغبط على امتيازاتها ولا يقاس عليها. والأهم من ذلك هي أنها طبقة لا مصداقية لها حسب البعض في محاولة فرض إجراءات السلامة الصحية على الآخرين. هؤلاء ينظر إليهم من فقد شغله أو مصدر قوته بأنهم يتمتعون بما يشبه الإجازة مدفوعة الأجر في حال فرض الحكومة قرار الغلق الكامل لاجتباب انتشار العدوى. يعكس هذا الاستعمال اللغوي جملة من المفاهيم المبنية، أولها إحساس أصحاب الدخل غير القار، وهؤلاء في معظمهم من الناشطين في نطاق مجالات الاقتصاد غير النظامي، بأنهم خارج أي

